السلطات السعودية تحظر الدخول من مناطق تفشي إيبولا

تحت ذريعة مواجهة تفشي فيروس "إيبولا" في خطوة تكشف بوضوح مدى قلق النظام من تسلل أي تحدٍ وبائي جديد قد يودي بما تبقى من منظومته الصحية المتهالكة.

وتضمن القرار الحكومي منعا شاملا لسفر المواطنين، ووقف إصدار التأشيرات بكافة أنواعها للقادمين من هذه الدول، بمن في ذلك القادمون عبر دول أخرى ممن أقاموا في إحدى هذه الدول خلال الـ21 يوماً السابقة لوصولهم إلى جانب تشديد إجراءات الفحص والتدقيق على منافذ القادمين من رواندا وبوروندي وتنزانيا.

ويأتي هذا الاستنفار والإغلاق السريع ليعكس العجز البنيوي الذي تعيشه المستشفيات الحكومية في المملكة حيث يعاني القطاع الصحي من أزمات خانقة ونقص حاد في الكوادر الطبية الوطنية المؤهلة جراء سياسات الإحلال العشوائي، بالتزامن مع تراجع جودة الخدمات في مستشفيات المحافظات والمناطق البعيدة عن العاصمة والتي تحولت إلى مراكز عاجزة عن تقديم الرعاية الأساسية.

كما يتزامن هذا القلق من الأوبئة مع التخبط الكبير الذي يشهده القطاع جراء مشاريع الخصخصة وتحويل المستشفيات إلى شركات ربحية، وهي الخطة التي أدت إلى تقليص الميزانيات العلاجية وإثقال كاهل المواطنين بآليات تأمين صحي متعثرة وغير واضحة المعالم.

وفي محاولة للتغطية على هذا الواقع المأزوم، سارعت هيئة الصحة العامة "وقاية" إلى بث بيانات تزعم فيها أن الوضع مطمئن، في بروباغندا إعلامية تهدف إلى طمأنة الرأي العام داخليا، وإخفاء حقيقة أن المنظومة الصحية في بلاد الحرمين باتت عاجزة عن الصمود أمام أي أزمة صحية حقيقية، مما يضطر النظام لسياسة العزل وإغلاق الحدود كحل وحيد بدلا من بناء بنية تحتية طبية قادرة على المواجهة والاحتواء.